

# التوجهات الفلسطينية لتغيير الوضع الراهن



المركز الفلسطيني  
للبحوث  
السياسية والمسحية  
Palestinian Center for  
POLICY and  
SURVEY RESEARCH

## المقاومة الشعبية السلمية.. هل هي خيار ممكن؟

تعقيب جمال زقوت على ورقة د. سفيان أبو زائدة

أيار (مايو) 2016



المركز الفلسطيني  
للبحوث  
السياسية والمسحية  
Palestinian Center for  
POLICY and  
SURVEY RESEARCH

## المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مؤسسة أكاديمية علمية بحثية مستقلة غير ربحية وغير حكومية يضع سياستها العامة مجلس أمنائها. تأسس المركز في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتقويتها في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية؛ والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية؛ والبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية، منها إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، وإجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والمؤتمرات المتعلقة بشؤون الساعة، ونشاطات أخرى. يلتزم المركز الفلسطيني للبحوث بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية وبلورته في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

يتم القيام بالنشاطات والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاثة: وحدة السياسة الداخلية، وحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحث المسحي. تقوم هذه الوحدات بممارسة أربعة أنواع من النشاطات: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المسحية التجريبية واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. تقوم هذه الوحدات بالتركيز على المستجدات في الساحة الفلسطينية وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى البحث العلمي والأكاديمي.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

شارع الإرسال، ص.ب.76 رام الله، فلسطين

ت: +970-2-2964933

ف: +970-2-2964934

[pcpsr@pcpsr.org](mailto:pcpsr@pcpsr.org)

[www.pcpsr.org](http://www.pcpsr.org)

## التوجهات الفلسطينية لتغيير الوضع الراهن

### تمهيد

بالنظر إلى حالة الجمود في عملية السلام والتوتر المتزايد والمهدد بالانفجار في العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في فترة ستة أشهر بإجراء دراسات حول التوجهات المتاحة أمام الفلسطينيين للخروج من الوضع الراهن. عملت هذه الدراسات على استكشاف طبيعة الحوار الفلسطيني الداخلي حول أفضل الوسائل للتقدم نحو تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية. لهذه الغاية، تم كتابة خمس أوراق سياساتية من قبل أكاديميين وخبراء فلسطينيين بارزين تناولت كل منها توجهاً محدداً مطروحاً للنقاش.

تفترض كافة الأوراق أن الهدف الفلسطيني هو قيام دولة فلسطينية في إطار حل الدولتين وأن التوجهات المطروحة تهدف إلى حشد الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف. حاولت الأوراق الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف يمكن تصميم حملة شعبية سلمية مقاومة تكون الجماهير الفلسطينية مستعدة للمشاركة الواسعة بها وتكون السلطة والقوى السياسية قادرة على قيادتها؟ هل توجد لدى القيادة الفلسطينية قدرة ومصادقية كافيتين لقيادة حملة شعبية كهذه والسيطرة عليها ومنعها من الانزلاق نحو الفوضى؟
- هل يمكن بلورة استراتيجية فاعلة لمقاطعة إسرائيل والاحتلال الإسرائيلي يكون الجمهور الفلسطيني والسلطة قادرين على تبنيها رغم التبعية شبه الكاملة للاقتصاد والإدارة الإسرائيلية؟
- هل يمكن تعليق التنسيق الأمني مع إسرائيل وهل يمكن جعل ذلك مدخلاً للتخلي عن شروط أوسلو الأخرى التي لا تلتزم بها إسرائيل بكافة جوانبها السياسية والمدنية والأمنية والاقتصادية حتى لو أدى ذلك لانحياز السلطة أو حلها؟
- كيف يمكن إعطاء التهديد بالتخلي عن حل الدولتين وتبني حل الدولة الواحدة مصداقية كافية لإجبار المجتمع الإسرائيلي على مواجهة تبعات استمرار الاحتلال؟
- هل يوجد دور للمفاوضات الثنائية المباشرة مع إسرائيل في تغيير الوضع الراهن؟ ما هي الظروف التي قد تجعل من هذه المفاوضات آلية مفيدة للطرف الفلسطيني في إنهاء الاحتلال وقيام الدولة المستقلة؟

تعتبر هذه التوجهات الخمس جزءاً هاماً من الحوار الداخلي بين الجمهور بشكل عام والنخبة السياسية بشكل خاص. تصف كل ورقة التوجه الذي تناقشه وتشير إلى تأثيره الممكن على الفلسطينيين والإسرائيليين وتوضح الدور الذي يلعبه في بلورة استراتيجية أكبر. وقد تم استعراض ومناقشة كافة الأوراق من قبل فريق عمل تكون من عشرين فرداً هم الكتاب الخمسة بالإضافة إلى خمسة عشر معقّباً ومحوّراً. تمت مناقشة الأوراق في ست ورشات عمل مغلقة شارك فيها خبراء وسياسيون وأكاديميون ونشطاء. كما عقد مؤتمر في 29 شباط (فبراير) لإجراء مناقشة لكافة الأوراق.

يود المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية التقدم بالشكر لفريق العمل للوقت والجهد الذي أعطوه لهذا العمل. لكن في نفس الوقت يود الإشارة إلى أن محتويات الأوراق كافة تعبر عن رأي كاتبها وقد لا تعبر بالضرورة عن رأي كل عضو في فريق العمل.

كذلك، يتقدم المركز بالشكر للمركز النرويجي لمصادر بناء السلام (NOREF) وللممثلة الهولندية في رام الله الذي قدمه لهذا العمل. ويؤكد التأكيد هنا أيضاً على أن هذا الدعم لا يعني بالضرورة الموافقة على محتويات الأوراق.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

## تعقيب جمال زقوت على ورقة د. سفيان أبو زائدة

حاولت الورقة المقدمة من د. سفيان الإجابة على السؤالين ولكنها لم تتطرق بما يكفي إلى بعض النقاط، ولم تتعمق في أخرى وسأحاول تسليط الضوء عليها.

أولاً، لم تتطرق الورقة بصورة كافية إلى تجربتي الانتفاضتين الأولى والثانية من حيث سماتها الرئيسية، قواها المحركة، حالة الوحدة الوطنية، ومدى وضوح الأهداف في ظل الظروف الموضوعية والذاتية التي رافقت كل منهما، وجدارة القيادة الموحدة للانتفاضة الأولى والثقة الشعبية في دورها وبرنامجهما وتوجهاتهما، وما هي العوامل التي ساهمت في تحقيق الإنجازات والعقبات التي حالت دون ذلك، وما هي الدروس المستفادة من تلك التجربتين، والمقاربة بينهما، ومع الحالة الراهنة، وبما يمكن من الاستفادة من تلك الدروس والتدقيق في مدى ملائمتها للواقع الراهن، سواء من حيث مكانة المنظمة - السلطة، ومدى الثقة الشعبية في دورها ودور الفصائل المنضوية في إطارها وتلك التي خارجها "حماس والجهاد"، وما هو موقف ودور ومكانة الفاعلين الآخرين كالإتحادات الشعبية والنقابات المهنية والعمالية والأطر الجماهيرية "الشبابية والنسوية" ومجالس طلبة الجامعات بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والتي تشكل عمومها وعاء الحركة الجماهيرية.

فمن الواضح تماماً أن دور ومكانه ومدى ثقة الناس بهذه الأطر، خاصة المنظمة والسلطة، قد تراجعت بشكل حاد، وهي لم تعد قادرة على إمتلاك ذات المكانة والثقة الشعبية التي تؤهلها للعب نفس الأدوار، بل أن بعضها لم يعد له دور فعلي.

ثانياً، حالة التناقض في الرؤى والبرامج والأولويات نشأت منذ التوقيع على أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية، وقد تحولت هذه الحالة إلى انقسام كامل في بنية السلطة الوطنية منذ 2007. فمنذ نشوئها اعتمدت كل من السلطة والمعارضة (خاصة حماس)، وعلى حد سواء، خيارات أحادية ومتناقضة فيما بينها، ولم يتمكننا من بلورة حالة تكاملية تُوظف الأدوار وبما يخدم النضال الوطني في الصراع مع الاحتلال، الأمر الذي أثر بعمق على الحالة الشعبية، وحتى على ثقافة المقاومة التي كانت قد سادت على المشهد خلال الانتفاضة الأولى، وبفعل هذا التناقض في الخيارات "المفاوضات فقط" من جهة، والمقاومة المسلحة "العمليات التفجيرية" من جهة أخرى، جرى فعلياً تغييب وليس مجرد تراجع دور الحركة الشعبية في الصراع مع الاحتلال.

ثالثاً، بإنشاء السلطة الوطنية كواحدة من ثمار الانتفاضة الشعبية "كمرحلة إنتقالية" نحو الخلاص التام من الاحتلال، دخلت القضية الوطنية مرحلة جديدة اتسمت بتداخل مرحلتين التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، الأمر الذي كان يستدعي ضرورة الحفاظ على جذوة الحركة الجماهيرية وإبداع وسائل جديدة للمشاركة الشعبية، إلا أن حدة الاستقطاب وتناقضه بين أطراف الحركة الوطنية إزاء الموقف من إتفاقية أوسلو والسلطة التي نشأت بموجبها، وصل في كثير من الأحيان حد تغليبها على التناقض الرئيسي مع الاحتلال، مما ساهم بشكل ملموس في تقييد وتغييب دور الحركة الجماهيرية.

رابعاً، ففريق أوسلو ممثلاً بقوى السلطة راهن بصورة كاملة "حتى عشية إندلاع الانتفاضة الثانية" على أن المفاوضات وحدها وإبداع كل أشكال حسن النية لإرضاء دولة الاحتلال والراعي الأمريكي، كفيلة بالنجاح إتفاق ينهي الاحتلال، متغاضية عن سياسة إستمرار وتصعيد التوسع الإستيطاني وبنيتة التحتية، حيث قامت إسرائيل عملياً "بإعادة تنظيم الاحتلال وبنيتة الإستيطانية"، هذا بالإضافة إلى تأثير التقسيمات الجغرافية أ، ب، ج على الحياة اليومية للناس، من تراجع ملموس في ثقتهم إزاء إمكانية أن تؤدي العملية السياسية إلى إنهاء الاحتلال ونيل الحرية والإستقلال كناظم رئيسي لجوهر المشاركة الشعبية انطلاقاً من مصالحها في ذلك، ومن الأمل والثقة بالقدرة على تحقيقه.

خامساً، بالمقابل إعتبر فريق المعارضة لأوسلو وخاصة "حماس" أن هذه العملية لن تجلب سوى الكارثة، وإعتمدت استراتيجية تحريضها من خلال العمليات التفجيرية، وسعت إلى تصعيدها ارتباطاً بمدى "التقدم المفترض" في العملية السياسية.

وهكذا فإن كلا الاتجاهين عملياً استبعدا وتغيّبا الحركة الجماهيرية ودورها سواء في مسار التحرر الوطني أو البناء الديمقراطي، واستبدل هذا الدور "بمهاراة المفاوض" ، أو "بشجاعة وبطولة المقاتل واستعداده للتضحية". فدور السلطة الفوقي وغياب المكاشفة مع الشعب، كما الاعتماد على "البطولة الفردية"، بديلاً عن الفعل الشعبي، كانا بمثابة رسالة مفادها "اجلسو في بيوتكم - سنأتي لكم بالحرية أو التحرير" ، وحتى الإنتفاضة الثانية التي اندلعت بعد فشل كامب ديفد واقتحام شارون للمجسد الأقصى، فقد كانت سمتها الأساسية العمليات التفجيرية، واتسمت بالتنافس بين قطبي الحركة الوطنية على السلطة، أكثر مما هو صراعاً وطنياً موحداً ضد الاحتلال، وقد انتهت هذه الانتفاضة بتدمير اسرائيل لمؤسسات السلطة الوطنية، واستيلاء حماس على قطاع غزة، ودخول الحركة الوطنية في أخطر مراحلها بفعل الانقسام وتداعياته المستمرة ، سيما إزاء إمكانية نهوض حقيقي للمقاومة الشعبية، حيث شرطها الأول وحدة ووضوح الهدف والقيادة والتوافق على الآليات كون الفاعل الأساسي فيها هو المواطن ودوره وفق إمكانياته وقدرته على الانخراط في أشكالها المتنوعة.

سادساً، إن معالجة هذا الخلل البنيوي الذي أصاب المجتمع وقواه المنظمة، ومكانة هذه القوى فيه، ومدى الثقة الشعبية بها، تشكل المدخل الذي لا يمكن تجاوزه أو القفز عنه عند الحديث عن إمكانية تصميم أي حملة شعبية سلمية تكون الجماهير مستعدة للانخراط والمشاركة فيها، وبالتأكيد فإن مسؤولية هذه المعالجة تقع بالدرجة الأولى على السلطة الوطنية ومنظمة التحرير كونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكون رهانها على تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، دون إغفال مسؤولية الأطراف الأخرى، قد وصل إلى طريق مسدود، بما يتطلبه ذلك من مراجعة جديدة ، مدخلها الأساسي، إنهاء الإنقسام، والقيام بكل ما هو ممكن لتحقيق ذلك كتعبير عن الالتزام بالإرادة الشعبية، بالإضافة إلى تصويب بوصلة النضال الوطني بأن التناقض الرئيسي مع الاحتلال.

سابعاً، إن إستعادة ثقة الشعب بقواه السياسية وسلطته الوطنية، واعتماد وسائل كفاحية تعطي الثقة للشعب بالأمل والقدرة على تحقيق أهدافه هي المفتاح الأساسي لاعتماد أي خطة تستند للمشاركة الشعبية. بما في ذلك وقف كل أشكال الصراع على السلطة التي تحولت خلال السنوات الماضية إلى سمة طاغية لتحقيق المصالح الفئوية والفردية، وإعادة الاعتبار لمضمون دورها الأساسي كأداة لتنظيم حياة الناس وتعزيز قدرتهم على الصمود في معركة التحرر والاستقلال الوطني.

ثامناً، إن السمة الأساسية لما يمكن تسميته بالانتفاضة الشبابية الراهنة هي الأعمال الفردية، والتي تظهر عمق الإدراك الشعبي للمخاطر المحدقة بالمصير الوطني من قبل فئات عريضة في المجتمع، رغم إقتصارها فئات على شباية محدودة تتميز بالجرأة والتضحية. فإنها بالقدر الذي تحاول فيه تصويب بوصلة التناقض الرئيسي مع الاحتلال، فهي توجه رسائل شديدة الوضوح إزاء حالة الإنقسام العبيثي وضرورة انهاءه، وربما إزاء جدارة أطراف الحركة الوطنية لقيادة النضال الوطني.

ورغم مرور أشهر عديدة على إندلاع هذه الانتفاضة الراهنة، بمذّها وجزرها، ووضوح رسالة شبابها برفض الخضوع لمخططات الاحتلال، فإن البيانات اللفظية والمتناقضة بادعاء دعمها أو مساندتها لم تتجاوز «وصف الحال»، وكأن المسؤولية عن تطويرها وتوفير عوامل استمرارها وتوسيع نطاق المشاركة فيها تقع على عاتق آخرين غير معلومين، وما يمثله ذلك من إقرار واقعي بغياب دور الأطراف الأساسية في الحركة الوطنية وتحلفها عن حركة هذه الانتفاضة ومتطلبات دعمها الملموس.

تاسعاً، السؤال الجوهرى والتحدي الأساسي أمام الجميع ما زال يتركز حول إمكانية وكيفية توسيع المشاركة الشعبية، وما هي الآليات القادرة على تحقيق ذلك، وتلك التي تُحصّنها من الانزلاق نحو العسكرية ومخاطر الفوضى.

لابد من الإقرار بأن دوافع الشباب وانتفاضهم على الواقع هي أسباب موضوعية تعاني منها الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني. وإذا كان ذلك صحيحاً إلى حد كبير، فإن الأولوية تكمن في كيفية بلورة الأسس والآليات الكفيلة بانخراط الفئات الأخرى، والتي تتردد حتى الآن في المشاركة لعوامل متعددة أبرزها غياب الثقة بمجمل البنى القائمة للحركة الوطنية. وهنا لابد من الاجتهاد في الإجابة على هذا السؤال بالاستفادة من تجارب ودروس الانتفاضة الأولى التي تميّزت، ضمن أشياء أخرى عديدة، بنجاح قيادتها الوطنية الموحدة في بلورة أهدافها المباشرة المستمدة من التناقض الحاد بين جميع فئات الشعب وبين الاحتلال وسياساته، والتي لم تسلم منها أي فئة اجتماعية. وبالتأكيد، فإن السمة العامة لهذا التناقض مازالت ماثلة. فجوهر السياسة الاسرائيلية، والتي تنطلق من رفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء مستقبله على أرض وطنه، وتكمن أساساً في مصادرة مقومات قدرته على البقاء والحياة عليها، ودفعه للرحيل عنها، خاصة في القدس والمناطق المسماة (ج)، وذلك تمهيداً لمصادرتها وضمتها. وفي هذا السياق تحديداً تأتي

سياسة إطلاق يد المستوطنين، وتركز جرائمهم أساساً في هذه المناطق. وإذا كان هذا هو الحال، فإن من الطبيعي أن يتمحور أي بحث لتصميم حملة شعبية كرافعة أساسية للنضال الوطني، وينطلق من قبل جميع الجهات والقطاعات الرسمية والشعبية والأهلية، من هذه القاعدة، وفي إطار رؤية متكاملة لمفهوم البقاء المقاوم، وإعتماد إستراتيجية لتحدي سياسة الاحتلال بكافة الأشكال الممكنة، تمهيداً للخروج التدريجي والمتسارع من قيود «أوسلو» وتصنيفاته، وعلى مختلف الأصعدة السياسية الأمنية والإدارية والاقتصادية.

عاشراً، بهذا الفهم يمكن تنفيذ المراجعة المطلوبة في المهام والأولويات بصورة عملية كفيلة بتوفير عوامل الصمود وتحويل استراتيجية البقاء المقاوم والانتفاضة الى حالة شعبية عارمة، تنطلق من المصالح المباشرة للقطاعات الاجتماعية المختلفة، والتوزيع العادل لأعباء المواجهة مع الاحتلال وسياساته. في إطار هكذا رؤية لا بد من فحص مدى تكتيف دور مختلف المؤسسات الرسمية والأهلية والاقتصادية في خدمة هذه الأجندة الوطنية، وإعادة تحديد أولوياتها ومهامها في تعزيز صمود شعبنا خاصة في القدس والمناطق الريفية والمهمشة والمستهدفة من المشروع الاستعماري التوسعي. إن مجمل الحالة الوطنية، بما في ذلك الانتفاضة الراهنة نفسها، باتت أمام خيارين. يتمثل الأول بالنهوض الوطني على قاعدة الانتفاضة وتوسع المشاركة فيها من خلال التقدم نحو إنهاء عبث الانقسام وإعادة بناء الثقة بين الشعب ونظامه السياسي الموحد على أساس برنامج كفاحي، وإطلاق المشاركة السياسية القائمة على التعددية في جميع مكوناته وفي العلاقة مع الناس، لاسيما في أوساط الشباب والمرأة، بما يشمل مشاركتهم في تحمل المسؤولية وصنع القرار. أما الخيار الثاني فيتمثل باستمرار اتساع الفجوة وغياب الثقة بين الناس والقيادة السياسية المنقسمة، بما يحمله ذلك من عواقب وخيمة. وفي كل الأحوال، فإن توسيع المشاركة الشعبية والاقترب من نبض الناس والاستجابة لمصالحهم واحتياجاتهم سيُسهم بالتأكيد في تغليب الخيار الأول ومنع ارتداد طاقة الشبان المنتفض نحو الداخل.

إن تحمل المؤسسة الرسمية لمسؤولياتها الشاملة، لاسيما في القدس وأرياف الضفة الغربية المهمشة والمهددة من خطر الاستيطان، وتشجيع المبادرات الشعبية والتوجهات التي تتحدى الاحتلال سيسهم في تعزيز هذه المشاركة، وبشكل بداية تحوّل نحو تغيير الواقع، وبالتالي بلورة الأدوات القادرة على تجاوز الأزمة الداخلية التي تعصف بالقضية الوطنية، هذا بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في السياسة الاقتصادية والاجتماعية على قاعدة التوزيع العادل لأعباء الاحتلال.

إن هذا يتطلب أيضاً الإقلاع عن النظر الى المشاريع التنموية سواء الحكومية منها أو الأهلية، على أنها تعايش مع الاحتلال أو تساوق مع ما يُسمى بـ «السلام الاقتصادي»، بل هي روافع ضرورية يجب أن تتضمنها أي خطة وطنية للنهوض الشعبي، ومتطلبات تمكين المواطنين من البقاء، وتعزيز قدرتهم على مواجهة مخططات الاحتلال وردود أفعاله المتوقعة.

إن توسيع نطاق المواجهة مع الاحتلال ومشروعه الاستعماري الاستيطاني يحتاج الى تكامل الجهد الوطني، على أن يظل الصمود على الأرض، وتوفير روافعه ومقوماته الملموسة، هو المعيار الأساسي لمدى جدية هذا الجهد ولدور المؤسسات الرسمية والأهلية فيه.

حادي عشر، ويظل إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة في إطار مؤسسات وطنية جامعة وقادرة على إدارة التعددية داخل منظمة التحرير بمشاركة الجميع، بما في ذلك حركتي حماس والجهد الإسلامي، وتحمل المسؤولية بتوفير متطلبات الصمود الوطني من خلال حكومة وحدة وطنية بأولويات واضحة تخدم هذه الإستراتيجية هي المدخل الجوهري للإستنهاز الشعبي ومدى انخراطه في مقاومة شعبية ملموسة قادرة على استثمار الطاقات المتنوعة.

إلا أن تطورات الاحداث، وظهور مزيد من مظاهر الإحتقان الإجتماعي والأحجام الكلي للمجتمع السياسي الرسمي " منظمة وسلطة، وأحزاب بما فيها المعارضة، والإتحادات النقابية التقليدية، وأوساط واسعة من المجتمع المدني" عن أخذ دورها الحقيقي لمعالجة أسباب هذا الإحتقان، لدرجة تشير وكأن هناك إنفصام بين هذه المكونات وبين باقي مكونات المجتمع الأخرى، وبما يطرح سؤالاً جدياً حول قدرة هذه البنى التقليدية على مواكبة التطلعات الشعبية وإجراء المراجعات المطلوبة للإسهام مجدداً في قيادتها نحو الخلاص الوطني. الأمر الذي يطرح سؤالاً كبيراً، وهو هل أن الفئات الشعبية باتت فعلياً أمام مهمة أخذ زمام المبادرة لتجديد بنى الحركة الوطنية، أو حتى بناء حركة وطنية جديدة، هذه صيرورة تبدو الآن معقدة، ولكن معظم المؤشرات، بما في ذلك إضراب المعلمين ودلالاته، تشير في هذا الإتجاه.

الثاني عشر، إقتراحات عملية تساهم في تعزيز المكانة الشعبية والهبة لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية واستعادة قدرتها على قيادة المقاومة الشعبية السلمية كجزء من أولويات محددة لمواجهة مخططات الاحتلال وإرهاب مستوطنيه:

1. إعتداد جزء من الموازنة العامة (10-15 %) لمشاريع تنمية القدرة على الصمود، خاصة في القدس والأرياف المهددة من الإستييطان وإرهاب المستوطنين.
2. نشر قوات الأمن الوطني في التجمعات السكنية لتوفير الحماية للمواطنين من إرهاب المستوطنين دون اكتراث للتصنيفات الأمنية والإدارية (مناطق ج).
3. إقرار الخدمة الوطنية المدنية الإلزامية لمدة عام وإعادة إلزام الجامعات بساعات معتمدة للعمل التطوعي كمتطلب أساسي للتخرج، وأن يتركز العمل في مشاريع جوهرها حماية الأرض خاصتاً في القدس والأغوار والمناطق المهددة من الإستييطان وإرهاب المستوطنين.
4. توحيد المرجعية الوطنية في القدس، ورصد الموازنات اللازمة عبر صندوق تشرف عليه لجنة مستقلة تتمتع بالنزاهة لدعم مؤسسات القدس ودورها في تعزيز صمود المقدسيين.

## التوجهات الفلسطينية: قائمة بالأوراق والمؤلفين والمعقبين

| المؤلف                 | العنوان                                                             | المعقبون                           |
|------------------------|---------------------------------------------------------------------|------------------------------------|
| (1) د. سفيان أبو زائدة | المقاومة الشعبية السلمية.. هل هي خيار ممكن؟                         | قيس عبد الكريم وجمال زقوت          |
| (2) سام بحور           | نضالات غير متزامنة وغير منفصلة من أجل الحقوق ونهاية اللعبة السياسية | محمد دراغمة وراضي الجراعي          |
| (3) د. علي الجرباوي    | لكي يكون أمام المفاوضات امكانية للنجاح                              | د. أيمن دراغمة ود. عزمي الشعيبي    |
| (4) رجا الخالدي        | آفاق المقاطعة الفلسطينية الاقتصادية لإسرائيل: أشكالها وإشكالياتها   | فجر حرب ود. غسان الخطيب            |
| (5) هاني المصري        | هل يمكن تعليق التنسيق الأمني مع إسرائيل؟                            | د. ناصر الدين الشاعر ود. حسام زملط |

## التوجهات الفلسطينية: أعضاء فريق العمل

| #  | الاسم                | المؤسسة                                   |
|----|----------------------|-------------------------------------------|
| 1  | د. سفيان أبو زائدة   | جامعة بيرزيت                              |
| 2  | سام بحور             | شركة AIM                                  |
| 3  | فدوى البرغوثي        | حركة فتح                                  |
| 4  | راضي الجراعي         | جامعة القدس                               |
| 5  | د. علي الجرباوي      | جامعة بيرزيت                              |
| 6  | فجر حرب              | ناشط                                      |
| 7  | رجا الخالدي          | ماس                                       |
| 8  | د. غسان الخطيب       | جامعة بيرزيت                              |
| 9  | د. أيمن دراغمة       | المجلس التشريعي                           |
| 10 | مجد دراغمة           | صحفي                                      |
| 11 | صالح رأفت            | منظمة التحرير الفلسطينية                  |
| 12 | جمال زقوت            | المجلس الوطني الفلسطيني                   |
| 13 | د. حسام زملط         | حركة فتح                                  |
| 14 | د. ناصر الدين الشاعر | جامعة النجاح الوطنية                      |
| 15 | د. عزمي الشعيبي      | أمان                                      |
| 16 | د. خليل الشقاقي      | المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية |
| 17 | قيس عبد الكريم       | المجلس التشريعي                           |
| 18 | د. حنان عشراوي       | منظمة التحرير الفلسطينية                  |
| 19 | علاء لعلوح           | المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية |
| 20 | هاني المصري          | مركز مسارات                               |

# التوجهات الفلسطينية لتغيير الوضع الراهن

أيلول (سبتمبر) 2015- آذار (مارس) 2016

بالنظر إلى حالة الجمود في عملية السلام والتوتر المتزايد والمهدد بالانفجار في العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في فترة ستة أشهر بإجراء دراسات حول التوجهات المتاحة أمام الفلسطينيين للخروج من الوضع الراهن. عملت هذه الدراسات على استكشاف طبيعة الحوار الفلسطيني الداخلي حول أفضل الوسائل للتقدم نحو تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية. لهذه الغاية، تم كتابة خمس أوراق سياساتية من قبل أكاديميين وخبراء فلسطينيين بارزين تناولت كل منها توجهاً محدداً مطروحاً للنقاش.

تفترض كافة الأوراق أن الهدف الفلسطيني هو قيام دولة فلسطينية في إطار حل الدولتين وأن التوجهات المطروحة تهدف إلى حشد الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف. حاولت الأوراق الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف يمكن تصميم حملة شعبية سلمية مقاومة تكون الجماهير الفلسطينية مستعدة للمشاركة الواسعة بها وتكون السلطة والقوى السياسية قادرة على قيادتها؟ هل توجد لدى القيادة الفلسطينية قدرة ومصادقية كافيتين لقيادة حملة شعبية كهذه والسيطرة عليها ومنعها من الانزلاق نحو الفوضى؟
- هل يمكن بلورة استراتيجية فاعلة لمقاطعة إسرائيل والاحتلال الإسرائيلي يكون الجمهور الفلسطيني والسلطة قادرين على تبنيها رغم التبعية شبه الكاملة للاقتصاد والإدارة الإسرائيلية؟
- هل يمكن تعليق التنسيق الأمني مع إسرائيل وهل يمكن جعل ذلك مدخلاً للتخلي عن شروط أوسلو الأخرى التي لا تلتزم بها إسرائيل بكافة جوانبها السياسية والمدنية والأمنية والاقتصادية حتى لو أدى ذلك لانحياز السلطة أو حلها؟
- كيف يمكن إعطاء التهديد بالتخلي عن حل الدولتين وتبني حل الدولة الواحدة مصداقية كافية لإجبار المجتمع الإسرائيلي على مواجهة تبعات استمرار الاحتلال؟
- هل يوجد دور للمفاوضات الثنائية المباشرة مع إسرائيل في تغيير الوضع الراهن؟ ما هي الظروف التي قد تجعل من هذه المفاوضات آلية مفيدة للطرف الفلسطيني في إنهاء الاحتلال وقيام الدولة المستقلة؟

تعتبر هذه التوجهات الخمس جزءاً هاماً من الحوار الداخلي بين الجمهور بشكل عام والنخبة السياسية بشكل خاص. تصف كل ورقة التوجه الذي تناقشه وتشير إلى تأثيره الممكن على الفلسطينيين والإسرائيليين وتوضح الدور الذي يلعبه في بلورة استراتيجية أكبر. وقد تم استعراض ومناقشة كافة الأوراق من قبل فريق عمل تكون من عشرين فرداً هم الكتاب الخمسة بالإضافة إلى خمسة عشر معقلاً ومحاوراً. تمت مناقشة الأوراق في ست ورشات عمل مغلقة شارك فيها خبراء وسياسيون وأكاديميون ونشطاء. كما عقد مؤتمر في 29 شباط (فبراير) لإجراء مناقشة لكافة الأوراق.

يود المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية التقدم بالشكر لفريق العمل للوقت والجهد الذي أعطوه لهذا العمل. لكن في نفس الوقت يود الإشارة إلى أن محتويات الأوراق كافة تعبر عن رأي كاتبها وقد لا تعبر بالضرورة عن رأي كل عضو في فريق العمل.

كذلك، يتقدم المركز بالشكر للمركز النرويجي لمصادر بناء السلام (NOREF) وللممثلة الهولندية في رام الله للدعم الذي قدمه لهذا العمل، ويود التأكيد هنا أيضاً على أن هذا الدعم لا يعني بالضرورة الموافقة على محتويات الأوراق.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله

ت +972-2-2964933 ف +972-2-2964934

pcpsr@pcpsr.org

www.pcpsr.org